

## أمريكا والإسلام السياسى صراع الحضارات أو تضارب المصالح

تأليف: فواز جرجس

ترجمته الهيئة العامة للاستعلامات

عام ٢٠٠٠م

هذه الدراسة التى ألفها فواز جرجس فى موضوع هام «أمريكا والإسلام السياسى: صراع الحضارات أو تضارب المصالح» تركز على تحليل المواقف السياسية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الإسلام

وتتلخص نتائج التحليلات السياسية فى إبراز اتجاهين رئيسيين فى أمريكا، اتجاها يرى أن الإسلام هو عدو الحضارة الغربية ويمثل خطراً يتوجب على الولايات المتحدة التصدى له خاصة فى تلك الفترة التى انتصرت فيها على الاتحاد السوفيتى فأصبحت فى فراغ ينبغى أن تشغله بتتبع أعداء حضارتها بكل روح المواجهة لديها قبل أن تخمد.

أما الاتجاه الآخر فيرى أن ليس فى الإسلام خطر حقيقى على القيم الأمريكية، ولا ينبغى تعميم ما يخشاه المجتمع من الجماعات المتطرفة بجعله يشمل جميع المسلمين الذين ينبغى أن يتعامل معهم المجتمع على اعتبار تبادل المصالح إذ إنهم مجتمعات عادية ولا صلة لهم بالتوسع الإسلامى بالجهاد المسلح.

---

(\*) المؤلف: فواز جرجس أستاذ كرسى الشؤون الدولية ودراسات الشرق الأوسط بكلية سارة لورانس

تلقى علومه من جامعة أكسفورد وهارفارد وبرنستون.

من أهم مؤلفاته: الدول العظمى والشرق الأوسط - الإسلاميون والغرب - وهذا الكتاب: أمريكا

والإسلام السياسى: صراع الحضارات أو تضارب المصالح.

ونظراً لأن هذا الكتاب القيم يحتوى على تحليلات سياسية وإعلامية، واجتماعية دقيقة تعكس حقيقة الأوضاع فى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم تأليفه قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م؛ لذلك فإن قيمته تكمن، بالإضافة إلى التزامه بالمعايير البحثية العلمية، فى أن العديد من التوقعات التى أتى بها تحققت وفى زمن وجيز بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التى أسرعت عجلة كراهية الأمريكيين للإسلام والمسلمين لتبلغ أشد وأقصى سرعتها، وليلبغ العداء أقصى مداه.

ويلخص المؤلف د. فواز جرجس الحقائق ونتائجها كما جاءت فى كتابه فيما يلى:

رغم التصريحات العديدة التى أصدرها المسئولون الأمريكيون لا تزال الولايات المتحدة تفتقر إلى وجود سياسة شاملة منطقية بالنسبة لدور الإسلام فى السياسة ولم يترجم التفكير الأمريكى من الإسلاميين إلى خطوط توجيهية سياسية ملموسة ومحددة. ومن ثم يجب اعتبار التصريحات العامة والمجردة الصادرة عن واشنطن بأنها نموذج مثالى؛ ذلك لأنه لم تبذل محاولة جادة لتطبيق تعليمات السياسة على الصحة الإسلامية.

وهناك ثلاثة عوامل تفسر عدم وجود سياسة أمريكية شاملة نحو الحركيين الإسلاميين. الأول لم يكن لدى حكومة بوش ولا حكومة كلينتون تخیل ورؤيا شاملة عامة للسياسة الخارجية. وقد قامت الحكومتان بإيجاز بطرح فكرة إيجاد نظام عالمى جديد حسبما تتصوره أمريكا. ومع ذلك، وحينما واجها التكاليف المطلوبة تخلى الرئيسان بوش الأب وكلينتون عن محاولتهما الطموحة لصالح سياسات ضيقة وعملية وانتقائية.

ويبدو أن كلينتون بصفة خاصة كان أكثر اهتماماً بالسياسة «الدنيا» المحلية، وقام أساساً بتفويض فريق مختار من المساعدين بصياغة السياسة الخارجية، أما السياسات «العليا»، بما فيها الشرق الأوسط والعالم الإسلامى الأوسع، فهى

ليست مجال كليتون. وكليتون. أكثر من أى رئيس آخر فى العهد القريب، شديد الحساسية، على ما يبدو نحو السياسات العرقية الداخلية، لذلك فهو يسلك سياسة خارجية على أساس مؤقت قصير الأجل، موجهة غالباً نحو إرضاء بعض الدوائر والأوساط المحلية. وكانت نتيجة ذلك أن السياسة الأمريكية هى فى الغالب رد فعل للأزمات عند ظهورها على الساحة الدولية. والدليل على ذلك الموقف الأمريكى من الصحوة الإسلامية.

والنقطة الثانية المتصلة بذلك هى أن وزراء الخارجية السابقين جيمس بيكر ووارين كريستوفر، ومادلين أولبرايت، يفضلون - باعتبارهم ليسوا من أصحاب المفاهيم الفكرية وتفسيرها - معالجة قضايا السياسة الخارجية المحددة والملموسة، واحدة بواحدة، دون اتخاذ سياسة عامة تطبق إستراتيجية واضحة.

وقد أشار مسئول من وزارة الخارجية إلى حديث كريستوفر «المنبر المفتوح» Open form قال فيه للعاملين فى الوزارة أنه يفضل التعامل مع مشكلات منفصلة - مثل المفاوضات المتعلقة بقناة بنما، محاكمة إيران، مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل، وليس التعامل مع قضايا مجردة نظرية.

ويوضح الأسلوب الدبلوماسى لبيكر وكريستوفر وأولبرايت قراراتهم بتكليف موظفين من المستوى المتوسط أمثال إدوارد ديجيريجيان، روبرت بيليترو ومارتن إنديك ومارك باريس بمعالجة الظاهرة الإسلامية. وتوضح هذه الحقيقة تفكير واشنطن التدريجى والمرحلى من النزعة الإسلامية والاستمرارية فى موقف سياسة حكومتى بوش وكليتون من هذا الموضوع. وتكشف هذه الدراسة أن خطاب ديجيريجيان فى ميريديان هاوس أرسى معايير واسعة للسياسة الأمريكية من الإسلام السياسى.

ثالثاً: يدرك المسئولون الأمريكيون أن الحركات الإسلامية ليست متحدة وإنما منقسمة بصورة عميقة، وأن برامجها السياسية تعمل أساساً حسب ظروف

معينة وفريدة في بلادها. وهنا يكمن التضارب بين حكومتى بوش وكلينتون في صياغة سياسة عامة من الإسلام السياسى. وقد انتقد مساعد وزير الخارجية السابق لشئون الشرق الأدنى بيليترو أولئك المراقبين الذين ينادون بصياغة سياسة أمريكية شاملة للعالم الإسلامى برمته. وأكد بيليترو «أن الولايات المتحدة لا تتمتع بميزة وضع سياسة شاملة نحو الإسلاميين»؛ «لأن لدينا مصالح نتعامل معها كل يوم على أساس عملى حقيقى». ويتفق مسئولون آخرون على أن الولايات المتحدة تتعامل مع الإسلاميين على أساس كل حالة بحالتها، وليس على أى مستوى نظرى مجرد، وما يحدد السياسة هو تحليل أقوال وأفعال الإسلاميين فى كل بلد وتقدير تهديدهم المحتمل للمصالح الأمريكية.

#### نتائج الدراسة - الأقوال والتصريحات:

نما لا شك فيه أن التحديد - أى تحليل سياسات واشنطن الفعلية من الحركات والدول الإسلامية - مهم جداً من أجل فهم السياسة الأمريكية نحو الإسلامى السياسى. ولقد تبين من هذه الدراسة، على سبيل المثال، وجود تضارب كبير بين أقوال المسئولين الأمريكيين وأفعالهم بالنسبة لدور الحركات الإسلامية فى محيط السياسة. وإحدى النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة هى أن التصريحات الأمريكية بشأن الإسلام السياسى، باستثناء بعض الانحرافات، تأتى ضمن معسكر الاعتدال والتوافق، وتشير لغة حكومتى بوش وكلينتون، بصفة خاصة، إلى محاولة واعية للتقارب مع الإسلاميين المعتدلين. فقد أشادت الحكومتان بالمسلمين «لتأكيدهم على القيم التقليدية، ولم تعربا عن فزعهما من الدور المتزايد للإسلام فى السياسة ما دام بقى مسالماً.

وأكد المسئولون فى حكومتى بوش وكلينتون أن السياسة الخارجية الأمريكية أظهرت رغبة للتعايش مع الإسلاميين الذين يرفضون العنف والتطرف ويلتزمون بقواعد علاقات الدول - الأمة. ومع أن بعض المسئولين الأمريكيين

أشاروا إلى أهمية القيم فى العلاقة بين الولايات المتحدة والإسلاميين، إلا أنهم كانوا أساساً يشعرون بالقلق نحو توجه السياسة الخارجية للإسلاميين، وليس سياساتهم الداخلية. وفى هذا السياق، لم تسفر نهاية الحرب الباردة عن تغيرات جذرية فى سياسة واشنطن نحو الشرق الأوسط، التى لا تزال شديدة الاهتمام بالاستقرار وبالعلاقات الأمنية والاقتصادية، وليس بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ويقودنى هذا إلى نتيجة أخرى توصلت إليها هذه الدراسة: يبدو أن الأمن المعاصر والحسابات الاستراتيجية هى التى تؤثر على الأحاديث والتفكير العام والرسمى الأمريكى عن الصحوة الإسلامية وليست الثقافة والأيدولوجية أو التاريخ فحسب. وعلى الرغم من أن بعض التصريحات الرسمية تشير إلى الثقافة فهى تؤكد أساساً على التهديدات الأمنية الحالية المتصلة بظهور الإسلام «المتطرف»، للمصالح الحيوية الأمريكية. وكما لاحظ أحد صانعى السياسة، لم يكن بوش ولا كليتتون يهتمان بصورة جوهرية بالإسلام فى حد ذاته، بل كانوا يخشون من خطر الإسلاميين فى هدم عملية السلام بين العرب وإسرائيل، واستقرار النظم الموالية للغرب، وعرقلة وصول الغرب إلى نفط الخليج، والحصول على أسلحة غير تقليدية والقيام بأنشطة إرهابية. ومن المحتمل أن تؤثر الاعتبارات الثقافية بصورة غير مقصودة على التفكير الخاص للمسؤولين الأمريكيين نحو الإسلام السياسى، ولكنها لا تظهر فى تصريحاتهم وأقوالهم العامة.

وقد أوضح صانعو السياسة الأمريكية أنهم يختلفون تماماً مع تأكيد دعاة المواجهة بأن الصحوة الإسلامية حلت محل الشيوعية السوفيتية كخطر جديد يهدد الغرب. وينسب المسؤولون الأمريكيون ظهور المشاعر الإسلامية إلى تدهور الظروف الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية، وهم لا يعتبرون الصحوة الإسلامية جزءاً من جهاد ضد الغرب. وقد رفض هؤلاء بحزم وقوة فرضية

صدام الحضارات، وبدلاً من ذلك أكدوا الدور الفريد للولايات المتحدة كهمزة وصل بين مختلف الأديان. وقد قامت حكومتا بوش وكلينتون بحملة علاقات عامة جيدة التنظيم لتهدئة مخاوف المسلمين من أسطورة المواجهة التي انتشرت وشاعت في بعض الدوائر المسؤولة عن صياغة السياسة الخارجية.

فقد حرص كبار مساعدي كلينتون، إضافة للرئيس ونائب الرئيس والسيدة الأولى، على الإشادة بالإسلام وتأكيد العلاقات والروابط الدينية والحضارية بين الإسلام والعالم الغربي. وبصفة عامة كشفت تصريحات كلينتون عن حساسية وواقعية وحصافة مستنيرة. وقد بذل الرئيس جهداً في تثقيف وتعريف نفسه بالإسلام. والدليل على ذلك الخطاب الذي ألقاه أمام البرلمان الأردني في أكتوبر ١٩٩٤. ويقول مسئول كبير شارك في صياغة الخطاب المذكور، لقد أراد كلينتون إرسال رسالة تطمين واضحة إلى المسلمين بأن أميركا لا تشارك في فرضية صدام الحضارات. وقد حرص كلينتون وكبار مساعديه على تهدئة مخاوف وقلق المسلمين في الولايات المتحدة عن طريق اللقاء المنتظم مع ممثليهم. ومرة أخرى قام كلينتون - أكثر من أي رئيس آخر في العصر القريب - بتنشيط فن السياسة العرقية إلى آفاق جديدة. ونتيجة لذلك، استفادت الجالية الأمريكية المسلمة على المستوى الرمزي والنفسي على الأقل بحصولها أخيراً على شيء من الاهتمام والاعتراف. ويستحق الرئيس كلينتون الثناء على ذلك. ومما لا شك فيه أن تصريحات حكومة كلينتون عن الإسلام أكثر دقة وتقدمًا وتعقيداً من تصريحات الكثيرين من صانعي الرأي والجمهور بصفة عامة. وعلى العموم توضح الفصول: الأول والثاني، والثالث أن العامة وصانعي السياسة الخارجية يعتبرون الإسلام السياسي خطراً يهدد الولايات المتحدة وحلفاءها المحليين ويطالبون باحتوائه. وفي هذا السياق، تستطيع الرئاسة ومختلف وكالاتها التنفيذية القيام بدور مهم في تثقيف جميع المواطنين الأمريكيين حول الإسلام والمسلمين. ومن سوء الحظ أنه لا يمكن أن نقول

الشيء نفسه عن السلطة التشريعية التي توازى آراء بعض أفرادها عن النزعة الإسلامية آراء الجمهور وصانعي السياسة الخارجية. وعلى النقيض من ذلك، إن أحاديث المسئولين الأمريكيين الحاليين والسابقين عن الإسلام - باستثناء عدد من التصريحات الاستفزازية لعدد من المساعدين في حكومة ريجان - يمكن وصفها على أحسن الأحوال بأنها حساسة من الناحية الثقافية وصحيحة سياسياً.

### نتائج الدراسة - السياسات:

من الأهمية بمكان أن نؤكد مرة أخرى أن تصريحات المسئولين ليست مفتاحاً لفهم السياسة الخارجية الأمريكية من الحركيين الإسلاميين. إذ تكشف السياسات الأمريكية الحقيقة نحو الحركات والدول الإسلامية عن رواسب عميقة من الغموض والشك وعدم الثقة. وتكشف عملية المسح حالة بحالة، كما حدث في الدراسة التي بين أيدينا، إن الولايات المتحدة لا ترغب بالدخول في أى حوار هادف بناء مع الإسلاميين. وقد حاولت الولايات المتحدة، في عدد من المناسبات وفي بعض الأماكن، سبر غور المياه بإقامة اتصالات مع الإسلاميين في مصر والجزائر. ومع ذلك، سرعان ما أوقفت واشنطن هذه الاتصالات بضغوط من حلفائها في الشرق الأوسط. ولم تؤيد الولايات المتحدة أصدقاءها التقليديين فحسب - في صراعهم ضد الإسلاميين. بل لم تقم بالكثير بأية محاولة لإقناعهم بفتح المجال السياسى أمام قوى المعارضة الحالية المشروعة.

ومصر هي أحد الأمثلة على ذلك، إذ بعد مداعبة قصيرة مع الإخوان المسلمين المصريين في أوائل التسعينات. وجدت احتجاجات الرئيس مبارك أذانا صاغية في واشنطن. ولم تكن الولايات المتحدة ترغب في مضايقة نظام مبارك وتهديده، باعتباره أحد الأطراف الرئيسيين في عملية السلام بين العرب وإسرائيل وفي الاستقرار الإقليمي. كما توجد لدى الولايات المتحدة شكوك

عميقة نحو البرنامج الثورى للإخوان فى الداخل والخارج. وترى الولايات المتحدة أن مساندة مبارك مقامرة أسلم بكثير من الإسلاميين غير المعروفين والذين لا يمكن التنبؤ بما يفعلونه. ولا يبدو أن الولايات المتحدة ترغب فى القيام بمجازفات مع معارضة إسلامية لم تختبر. وكانت النتيجة أن مبارك شعر بأنه مكلف بإجهاض المعارضة كلها إسلامية وعلمانية، وإضعافها، وبذلك زاد من خطورة وتفاقم أزمة السلطة والشرعية السياسية فى مصر.

ويعتقد المصريون أن الولايات المتحدة - عمداً أو من غير قصد - أقرت حملة مبارك لضرب غالبية الإخوان المسلمين. وقد أنكر المسئولون الأمريكيون أية موافقة على أساليب مبارك القاسية، كما أكدوا أنهم أشاروا عليه فى أحاديثهم الخاصة بتوسعة المساحة السياسية التى تعمل فيها المعارضة. وعلى الرغم من أن أمريكا قدمت إلى مصر مساعدات خارجية تتجاوز الثلاثين بليون دولار منذ عام ١٩٧٥، إلا أن الدبلوماسيين الأمريكيين يعترفون بأن نفوذهم لدى مبارك ليس كبيراً، وبالتالي فإن نفوذهم قليل لتغيير مجرى الأحداث هناك. وسواء أكان لديهم نفوذ أم لا، فلا تستطيع الولايات المتحدة أن تظل صامتة علناً على الانتهاك الشديد للنظام المصرى لحقوق الإنسان، وتقييد المشاركة السياسية وتضييق المجال السياسى.

ولا بد للولايات المتحدة فى حالة مصر (أن تسد) أو الأقل تضيق الفجوة بين القول والسلوك الفعلى. فهل تعتبر الحكومة الأمريكية غالبية الإخوان المسلمين جزءاً من المعارضة المشروعة؟ وإذا كان الأمر كذلك، ألا ينبغى لها أن تبين لنظام مبارك، فى الأحاديث العامة والخاصة ضرورة التقرب من الإخوان بدلا من محاولة قمعهم؟ أم أن الحكومة الأمريكية تعتبر بعض مظاهر الإسلام وهو فى الحكم معادية فى النهاية لمصالحها الحيوية؟ يشك المرء فى أن الولايات المتحدة تعتبر الإخوان مصادر محتملة للشغب والقلق قد يحولون سياسة



مصر الإقليمية والخارجية إذا حصلوا على السلطة. ومن ثم تهدف استراتيجية واشنطن إلى عدم منح الاعتراف والشرعية للإسلاميين على أمل أن تنجح الدولة المصرية فى النهاية فى ترويض واحتواء الصحوة الإسلامية الجديدة مثلما فعلت فى الماضى.

ومع ذلك، فإن تضيق الساحة السياسية المشروعة يدفع الكثيرين من الإسلاميين إلى العمل السرى ويكشف الحكومة أمام حملة الإرهاب من الجماعة والجهاد. ولا شك أن إشراك المعارضة المشروعة فى النشاط السياسى سوف يكشف زيف سبب وجود المتشددين، وبذلك يمهد السبيل أمام عزلتهم ومن ثم زيادة انقسامهم وتفككهم. لقد ضعفت سمعة الجماعة وتنظيمها العسكرى كثيراً بسبب عملياتها الوحشية التى أثارت ضدها الرأى العام فى مصر والعالم الإسلامى كله، وبسبب حملة الحكومة لضربها. ومما لا ريب فيه أن الولايات المتحدة سوف تخدم مصالحها ومصالح حليفها الاستراتيجية بمحاولة دفع نظام مبارك نحو إصلاح ذات البين مع المعارضة المشروعة.

وخلافاً لموقفها من مصر، فإن موقف واشنطن من الأزمة الجزائرية أكثر تعقيداً ودقة. ومع أن حكومة بوش قامت فى البداية بتأييد ضمنى لقمع الجيش للإسلاميين، إلا أنها اتخذت بعد ذلك موقفاً أكثر توازناً وحساسية نحو الصراع الداخلى على السلطة فى الجزائر. وقامت الحكومة الأمريكية باتصالات متحفظة مع جبهة الإنقاذ وضغطت على المتشددين العسكرين للمضى قدماً فى الانتخابات الملغاة وإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية حقيقية.

وذهبت حكومة كلينتون إلى أبعد من ذلك عندما جعلت تأييدها للنظام الجزائرى مشروطاً بالتزامه بالمصالحة الوطنية والتعددية السياسية. وبالرغم من أهمية التصريحات المتعلقة بسياسة الحكومة الأمريكية نحو الجزائر، فلم ترافقها إجراءات ملموسة تقنع الحكومة الجزائرية بجدية واشنطن. وفى الحقيقة، وكما

جاء فى الفصل السابع من هذا الكتاب، ساعدت الولايات المتحدة النظام الجزائرى على البقاء عن طريق إعادة جدولة الديون وتزويده بمئات الملايين من الدولارات فى صورة ائتمانات وقروض زراعية. وعلاوة على ذلك، لم توقف الولايات المتحدة اتصالاتها مع الجبهة عام ١٩٩٥ فحسب، بل بدت وكأنها قد تخلت عن الجبهة كلية بموافقتها على قرار زروال بإغلاق باب المحادثات مع الجبهة.

ومع ذلك، ولإنصاف صانعى السياسة الأمريكية، لا بد للمرء من أن يؤكد على الطبيعة المحدودة للنفوذ الأمريكى فى الجزائر. وخلافاً لتواجدها فى مصر، لا يوجد لدى الولايات المتحدة أى برنامج للمساعدة الثنائية مع الجزائر. كما أنه ليس من المحتمل أن يستجيب المتشددون العسكريون لأى ضغط من واشنطن. ومع ذلك، دأب المسئولون الأمريكيون على دعوة النظام الجزائرى إلى تحرير وإدماج المعارضة التى لا تنشد العنف فى العملية السياسية، بما فى ذلك بعض عناصر الجبهة. ومع أن الولايات المتحدة لا ترغب فى أن ترى الإسلاميين يتولون زمام الأمور فى الجزائر، فقد أعلنت علناً وبصفة خاصة أنها تفضل إيجاد تسوية سلمية تأخذ فى الحسبان اهتمامات ومصالح النظام الجزائرى وغالبية المعارضة أيضاً.

وربما يقول أحد المتشككين أن الولايات تستطيع أن توجه النقد وأن تشترك فى خلق الأوضاع فى الجزائر؛ لأن هذه الأخيرة ليست لها أهمية مصر الاستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية. ومع ذلك لم تستجب حكومة كلينتون لفرنسا فى تأييدها غير المحدود للحكومة العسكرية فى الجزائر كما أنها اتخذت سياسة خاصة مستقلة. وقد ظهر مدى الخلافات بين أمريكا وفرنسا حول الجزائر فى الصدام الذى وقع بين الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران والرئيس كلينتون فى لقاءهما فى يونيو ١٩٩٥. ومع أن حكومة كلينتون أحجمت عن المشاركة بفاعلية أكبر فى الصراع الجزائرى، فقد حاولت بتواضع

دفع حكومة زروال نحو إيجاد تسوية عن طريق المفاوضات. ولقد أظهرت الولايات المتحدة فى القضية الجزائرية رغبة لقبول مشاركة الإسلاميين الذين لا يحبذون العنف فى السلطة ما داموا قد قبلوا قواعد ونظم المجتمع المتمدن والدولى.

وبخلاف رد فعل صانعى السياسة الأمريكية نحو الأوضاع فى مصر والجزائر فإنهم لم يشعروا بالفرح والذعر عندما حقق الإسلاميون فوزاً بسيطاً فى الانتخابات البرلمانية التركية عام ١٩٩٥. وبداية، خشيت الولايات المتحدة أن يدفع نجم الدين أربكان، رئيس الوزراء المنتخب الجديد، البلد الذى يميل إلى العلمانية منذ سنين، بعيداً عن موقفه التقليدى الموالى للغرب والبحث عن تحالفات جديدة ضد أمريكا مع دول إسلامية متشددة خاصة إيران. وجرى اختبار الذعر المبدئى الذى شعر به المسئولون الأمريكيون بعد أن أكد أربكان للمسؤولين الأمريكيين الذين زاروا تركيا أنه يريد إقامة علاقات صداقة أفضل مع الولايات المتحدة. وقد كان أربكان عند وعده. إذ بعد أن تولى الحكم، توقف عن تصريحاته المعادية للغرب ولإسرائيل، وأيد الاتفاق العسكرى مع إسرائيل كما أيد توسيع نطاق عملية الضربات العسكرية المحدودة نحو العراق. وبعد أن اطمأنت الولايات المتحدة لاحترام أربكان لمصالحها الاستراتيجية، ردت باتخاذ موقف عملى نحو تولى الرفاه زمام السلطة. وتجاهلت حكومة كليتون رأى بعض المسئولين على المستوى العملى فى وزارة الخارجية، فاتصلت مع أربكان بعد انتخابه وقبل أن يقترح عليه البرلمان التركى بالثقة. وظلت خطوط الاتصال مفتوحة مع أربكان طوال فترة رئاسته القصيرة للحكومة. وخلافاً لردّها المتوتر نحو الإسلاميين فى مناطق أخرى من الشرق الأوسط، أدرك المسئولون الأمريكيون الحدود الأساسية أمام الإسلاميين فى تركيا. فالفوز البسيط لحزب الرفاه فى الانتخابات لم يسمح لهم بأن يشكلوا الحكومة وحدهم. وكان ائتلاف الرفاه مع حزب الطريق المستقيم بمثابة ضابط

لطموحات الأول. والأهم من ذلك فى نظر الولايات المتحدة هو أن الجيش بدا مصمما على منع الإسلاميين من ممارسة سلطة حقيقية.

وقد كانت علاقات الولايات المتحدة مع الحكومة التى يتزعمها الإسلاميون ودية، وإن ظلت هناك مصادر توتر بين واشنطن وأنقرة. واختارت الولايات المتحدة عدم إثارة عدااء أو مجابهة الحكومة التى يقودها الإسلاميون. وقد اتضح موقف الولايات المتحدة الدقيق فى معارضتها لقيام الجيش التركى بانقلاب عسكرى. ووجه المسئولون الأمريكيون تحذيرات حصيفة وأبلغوا الجنرالات الأتراك فى أحاديثهم الخاصة بأن حلف الأطلنطى سوف يلقى صعوبة كبيرة فى الموافقة على نظام يقوده العسكريون. إذ من ناحية، حذرت الولايات المتحدة الجنرالات من إبقاء أربكان فى حالة توتر دائم.. ومن ناحية أخرى تعلم المسئولون دورسًا قيمة من الحالة الجزائرية وخافوا من آثار ونتائج انقلاب عسكرى على الاستقرار السياسى لتركيا على المدى الطويل.

وبالرغم من أن المسئولين الأمريكيين لم يتخذوا موقفًا عدائيًا من الحكومة التى يقودها الإسلاميون، فإنهم لم يوافقوا على هذه التجربة الجديدة التى لا يمكن التنبؤ بها. وبصفة عامة، اتسم فهم أمريكا لأيديولوجية الرفاة وسياساته بالشكوك والقلق، خاصة عندما تبين أن أربكان يتحدى المصالح الأمنية الأمريكية فى الخليج والشرق الأوسط. على سبيل المثال، لم تنس وزارة الخارجية بكلمة تأييد واحدة للحكومة التى انتخبت وفقًا للدستور عندما واجهت الأساليب العدوانية للجيش. ومما لا شك فيه أن المسئولين الأمريكيين شعروا بالغبطة والسرور عندما نجح العسكريون فى إرغام أربكان على الاستقالة. وترى الولايات المتحدة أن الإسلاميين فشلوا فى محاولتهم لموازنة علاقات أمريكا مع الدول الغربية والبلدان الإسلامية. ولا تزال تركيا ثابتة فى مركزها من الدوران فى الفلك الأمريكى.

وبدلاً من الإفراط في رد الفعل إزاء تولى الإسلاميين السلطة، تعلم صانعو السياسة الأمريكية - وهذا يحسب لهم - كيف يتعايشون مع أربكان وذلك بالدخول في حوار معه. وقد اتسم موقف الولايات المتحدة بالاعتدال والتوافق وليس بالمواجهة. واستمر موقف الولايات المتحدة بعيد النظر المذكور بعد إرغام أربكان على الاستقالة. وقد سجلت الولايات المتحدة معارضتها لمحاولة المؤسسة التي يسيطر عليها العلمانيون - العسكريون في تركيا لمنع الرفاة بصورة دائمة من ممارسة نشاطه على المسرح السياسي لأنه يسعى إلى هدم الأساس العلماني للدولة التركية. وأوضحت وزارة الخارجية أن حظر نشاط الرفاة سيكون له ضرر بالغ على الديمقراطية التركية « وفي النهاية سوف ينال من الثقة بنظام تعدد الأحزاب الديمقراطي في تركيا ». وقد أثار هذا التقييم أحد العلمانيين المتشددین في المحكمة الدستورية سنقر أوزدين الذي عمد إلى اتهام الولايات المتحدة بمحاولة التدخل في قرار المحكمة والتأثير عليه بقوله: تركيا ليست تابعاً أو خادماً للولايات المتحدة.

وتوضح حالة تركيا أن الولايات المتحدة لم تتعلم فقط كيف تتعايش مع الإسلاميين وهم في الحكم بل وكيف تحافظ على مصالحها الحيوية وعلاقاتها الاستراتيجية مع حليفاتها في الأطلنطي. والمفتاح هو الالتزام المتبادل بالحوار الجاد والحل الوسط والاعتراف بالمصالح والاهتمامات المشتركة. وفي هذا السياق، ربما كان موقف الولايات المتحدة من حزب الرفاة نموذجاً فعلياً يحتذى ويطبق مع إسلاميين آخرين يشاركون في العملية السياسية ويمارسون القواعد الدستورية.

### العقدة الإيرانية:

مع أن هناك شيئاً من الغموض يكتنف مواقف السياسة الأمريكية نحو الحركات الإسلامية في مصر والجزائر، فقد كانت الأقوال والأفعال الأمريكية بصورة استثنائية - وثابتة - عدائية نحو إيران، الدولة الوحيدة التي تخضع

مباشرة لحكم الإسلام الثورى. ومنذ عام ١٩٧٩ وإيران تقوم بدور حاملة لواء الإسلام، وتتحدى شرعية النظام الإقليمى القائم والهيمنة الأمريكية. والإسلام كما تمارسه إيران شديد العداء للغرب ولمعظم المصالح الأمريكية. وقد أسهمت الثورة الإسلامية ومن بعدها أزمة الرهائن والحملة المبدئية لرجال الدين لنشر التخريب فى الدولة المجاورة فى الخليج العربى وتصدير الثورة، فى تشكيل فهم المسئولين الأمريكيين للصحة الإسلامية بصورة كبيرة.

وتختلط سياسات الإسلام بسياسات إيران فى أذهان عدد كبير من الأمريكيين، وهذه حقيقة واقعة. وبالرغم من أن صانعى السياسة الأمريكية ينكرون وجود صلة مباشرة بين الإسلام السياسى وإيران الإسلامية، إلا أنه يبدو أنهم قد وضعوا «العقدة الإيرانية» التى جعلتهم ينظرون إلى أية حركات ودول إسلامية أخرى من خلال الثورة الدموية فى إيران. وقد كان لهذه العقدة الإيرانية تأثيراً سلبياً على السياسة الأمريكية من الإسلاميين فى أماكن أخرى.

وقد شهدت العلاقات الأمريكية الإيرانية خلال السنوات العشرين الأخيرة، فترات قصيرة من الفتور الدبلوماسى، ، وبلغت الذروة فى عهد حكومة كليتون. فقد أعلنت هذه حرباً اقتصادية على النظام الذى يسيطر عليه رجال الدين فى إيران وفوضت وكالة المخابرات المركزية بالقيام بعملية سرية لإرغام هذا النظام على إصلاح سلوكه وتغييره. ومع ذلك يؤكد المسئولون الأمريكيون أن خلافهم مع إيران ومعارضتهم لها لا صلة له بكونها دولة إسلامية بل له صلة بسياساتها الإقليمية والخارجية. وتشمل هذه السياسات معارضة طهران النشطة لعملية السلام بين العرب وإسرائيل وتأييدها للإرهاب وحملتها للحصول على أسلحة نووية. ومرة أخرى، تحتل الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية رأس قائمة شكاوى واشنطن من إيران.

ولم تكن محاولة أمريكا التقليل من شأن العامل الإسلامى وراء سلوك رجال الدين الإيرانيين ناجحة جداً، وثمة سببان وراء هذا الفشل.

**الأول:** لقد جاهد رجال الدين في إيران لتصوير صراعهم مع الولايات المتحدة على أنه جزء من الصدام الثقافي بين الإسلام والغرب العلماني. وسواء أكان ذلك صحيحاً أم لا، يصر الزعماء الإيرانيون على تعريف أنفسهم بعبارات إسلامية، بالرغم من حجم الدليل يشير إلى وجود ميول قومية قوية لديهم.

**الثاني:** يرى العالم الخارجي، وبعض صانعي السياسة الأمريكية، أن الولايات المتحدة تعمل بوحى من الرغبة «لانتقام والشار» من الإذلال الذي تعرضت له على يد رجال الدين في أثناء أزمة الرهائن.

وبغض النظر عن أهمية الجانب الإسلامي في الحسابات الأمريكية، فإن العقدة الإيرانية جعلت صانعي السياسة الأمريكية في حالة من التضارب وعدم الرغبة في قبول محاولة الإسلاميين الفوز بالسلطة. وكان لهذه العقدة آثار ضارة على نظرة الإسلاميين للسياسة الخارجية الأمريكية. إذ كثيراً ما يذكر الإسلاميون العداء الأمريكي الشامل من طهران كمثال لعداء واشنطن الفعلي للإسلام والمسلمين. لذلك كانت الثورة الإسلامية في طهران حدثاً بارزاً في العلاقة بين الصحوة الإسلامية والولايات المتحدة. وقد كانت ردود أمريكا حيال الثورة الإيرانية وما تلاها من أحداث بمثابة ذخيرة لأولئك الأشخاص في المعسكرين الذين يؤمنون بأسطورة المواجهة بين العالم الغربي والعالم الإسلامي. ومن المحتمل أن يخفف تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران من حدة التوتر بين أمريكا والحركات الإسلامية الذي اشتد وتفاقم منذ الثمانينات.

### ماذا نفعل:

أصدرت الولايات المتحدة في أوقات مختلفة مجموعة كبيرة من التصريحات بشأن السياسة الرسمية نحو الإسلام السياسي. وعبرت نغمة هذه التصريحات ومضمونها عن احترام عميق لتقاليد الإسلام الثقافية والدينية. وقد

عملت التصريحات الرسمية الأمريكية فيما يبدو على تبديد أية شكوك فى أذهان الناس نحو احتمال حدوث صدام بين الحضارات. ولا يزال التحدى الذى يواجه الحكومة الأمريكية يتمثل فى انتهاج سياسات تتسق وتتفق مع المثل السامية النبيلة التى عبر عنها المسئولون فيها. ويجب على الولايات المتحدة كخطوة أولى أن تعالج المتاعب والمخاوف التى تكمن وراء شكاوى العديد من المسلمين وتبررها، وتتضمن هذه الشكاوى القواعد الجائرة المتعلقة بالمشاركة السياسية والتى تؤدى فى الغالب إلى الاستبعاد من المشاركة، والحرمان الاقتصادى المستمر، وقضايا السياسة الخارجية، كموقف الولايات المتحدة من عملية السلام بين العرب وإسرائيل وتأييد واشنطن لزعماء مسلمين فاسدين غير شعبيين وموقف المسئولين الأمريكين المزدوج فى الكيل بمكيالين عند التعامل مع العالم الإسلامى.

وكلما حافظت النظم الموالية للغرب فى الشرق الأوسط على أبواب السلطة السياسية والاقتصادية مغلقة فى وجه الطبقات الاجتماعية الجديدة، كلما زادت من حدة الخطر الذى يهدد بقاءها. ويتعين على الولايات المتحدة أن تبين للدوائر الحاكمة فى الدول الحليفة ضرورة توسعة قاعدتها الاجتماعية بإشراك الطبقات الجديدة فى النشاط السياسى الرئيسى: إن سياسة العزلة والانعزال تؤدى إلى كارثة وسياسة المشاركة مفتاح البقاء والنجاة. ويجب تشجيع جميع الفئات التى ترغب بالمشاركة فى السياسة الديمقراطية على ذلك.

ولا بد للمسئولين الأمريكين من الدخول فى حوار صادق مع الحركات الإسلامية التى لا تجبذ العنف لتحديد ما إذا كانت ملتزمة فعلا بالقواعد الدستورية والديمقراطية ودفعها إلى التعمق فى ذلك الاتجاه. ويمكن للولايات المتحدة أن تؤيد مختلف حكومات الشرق الأوسط والمعارضة الإسلامية فيها لتطوير هياكل ومؤسسات ديمقراطية تتمشى مع احتياجات الشعب وثقافته.

ومما زاد من تفاقم الوضع السياسى المتفجر استمرار الحرمان والتخلف



الاقتصادى على المستوى الاجتماعى الأدنى وهذا شئ واضح فى عدد من الدول الإسلامية. ولا شك فى أن ارتفاع معدلات البطالة وسوء توزيع الموارد يؤدى إلى ظهور تيارات الغضب والسخط والإحباط والتذمر بين الشباب الذين أصبحوا مجالا طبيعياً للتجنيد أمام الإسلاميين. والمعروف أن الصحة الإسلامية تقوم على البطالة والفقر والانعزال. وقد تزايد جمهور الحركيين الإسلاميين فى مصر والجزائر - وكذلك الأردن والسودان - وهذان مثالان آخران واضحان - بشبان الطبقات الأدنى الذين تأثروا بصورة سلبية للغاية بالحرمان الاقتصادى والانعزال عن المشاركة فى الحياة السياسية. ولعل أفضل سبيل أمام الولايات المتحدة هو دعم التنمية فى الشرق الأوسط بتشجيع عملية الخصخصة والتحرر واتخاذ تدابير اقتصادية معينة قد تخفف من ورطة ومأساة الطبقات الفقيرة والمحرومة. ويجب إعطاء أولوية كبيرة للإسراع فى التعديل الهيكلى لتوفير فرص عمل حقيقية. كما أن إعادة توزيع المعونة العسكرية والإنفاق على القطاع المحلى سوف يساعدان على النمو الاقتصادى.

وعلى الرغم من أنه من المشكوك فيه ما إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع أن تؤثر فعلاً على الوضع السياسى والاقتصادى الداخلى حتى فى البلدان الإسلامية ذات النظم الصديقة لواشنطن، لا يصدق الشئ نفسه على الشؤون الخارجية. ويستطيع المسئولون الأمريكيون أن يفعلوا المزيد لتحسين صورة الولايات المتحدة عند المسلمين، إلا أن الكثيرين منهم يتقنون ما يعتبرونه الكيل بمكيالين فى صياغة السياسة الخارجية الأمريكية وهم يشكون فى صدق واشنطن وإخلاصها عند الحديث عن قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وحظر انتشار الأسلحة غير التقليدية لجميع الشعوب.

ولذلك، فمن الضرورى أن تكون الولايات المتحدة أكثر ثباتاً وصراحة فى انتقادها لانتهاكات حقوق الإنسان. ويجب على واشنطن أن تجعل معونتها الخارجية مشروطة باحترام الحقوق الأساسية للإنسان والحقوق السياسية

والثقافية. وعسى سبيل المثال أوضحت الدول الأوروبية لتركيا أن دعمها المالى والعسكرى والسياسى يتوقف على احترام أنقرة للحقوق الثقافية والإنسانية للأقلية الكردية. وبالنسبة لتركيا، كان الزعماء الأوروبيون أكثر تشدداً فى ممارسة ما يدعون إليه من نظرائهم الأمريكيين. ولا عجب فى أن المؤسسة التركية الحاكمة كانت تحاول جاهدة تعويض غياب التأييد الأوروبى بتعميق روابطها مع واشنطن.

ومن مصلحة واشنطن على المدى الطويل أن تبقى بعيدة بدرجة كافية عن النظم الفاسدة غير الشعبية فى العالم الإسلامى. ولا ينبغى اعتبار هذا الابتعاد والمشاركة فى المجتمعات والسياسات الإسلامية بأنه يتسم بالتناقض والتضارب: ففى نهاية المطاف يجب عدم صياغة الخيارات التى تواجه الولايات المتحدة فى علاقات مع المجتمعات الإسلامية فى صورة دفع النظم القائمة إلى التنازل لصالح الإسلاميين أو التأييد غير المشروط لحملة الحكومات المستبدة ضد المعارضة الإسلامية. والتحدى القائم هو تشجيع الإصلاحات الهيكلية والقيام تدريجياً بفتح النظم السياسية المغلقة فى الوقت الحاضر. ولا شك فى أن الانتقال إلى ديمقراطيات برلمانية كاملة يمكن أن يستغرق عدة عقود من الزمن. ومن قبيل التضليل والخداع التظاهر بأن هذه العملية تخلو من المخاطر. ولكن البديل هو عدم الاستقرار الدائم وتقتين العنف - مثلما حدث فى الجزائر ومصر.

وكذلك يجب على الولايات المتحدة فى محاولتها لاحتواء الزعماء الوطنيين الذين لديهم جرأة خطيرة ويتخذون موقف العداء الواضح فى العالم الإسلامى، أن تتجنب إنزال عقاب جماعى لا لزوم له على الشعب عموماً. لقد أنزلت سياسة «الاحتواء المزدوج» على سبيل المثال، ضرراً بالمواطنين الإيرانيين والعراقيين أشد مما حاق بالحكومات المسئولة فى طهران وبغداد. ويوجد الكثيرون من المسلمين صعوبة فى مساواة التصريحات التقدمية للولايات

المتحدة عن الإسلام بالعقاب الجماعي الذى ينزل بالشعوب والمجتمعات الإسلامية. فالعقوبات الاقتصادية ضد العراق خاصة قد كان لها ضرر بالغ بالمجتمع المدني العراقى. وبذلك أدت العقوبات الأمريكية إلى تشدد جماعات المعارضة الإسلامية فى بقية أنحاء العالم الإسلامى خاصة فى السعودية أحد العملاء المهمين للولايات المتحدة الأمريكية، وهناك فى العالم الإسلامى فهم عام للولايات المتحدة بأنها هيمنة قاسية لا ترحم عازمة على معاقبة العرب/ المسلمين بصورة عنيدة، بينما تسعى إلى قبول واستمالة ثقافات ودول أخرى تمثل تحدياً لها.

ويجب وضع نهاية للحديث المزدوج عن تشجيع الديمقراطية. لقد تلطخت هبة أمريكا وسمعتها عندما أيدت حكومة بوش فى البداية الانقلاب العسكرى ضد العملية الديمقراطية فى الجزائر. فالديمقراطية تنطوى على فرص ومخاطر. وحرمان الإسلاميين من ثمرة فوزهم فى الانتخابات معناه زيادة عزلتهم - وتشددهم. والدليل على ذلك ما حدث فى الجزائر ومصر والآن تركيا.

وعلاوة على ذلك، يشعر كثير من المسلمين، مع تأثرهم بتصريحات كليتون الدقيقة والحساسة عن الإسلام، بالحيرة من عدم حساسيته الواضحة نحو اهتمامات العرب المسلمين فى عملية السلام بين العرب وإسرائيل ومأساة الفلسطينيين. وكثيراً ما يصور المعلقون المسلمون كليتون «على أنه أكثر الرؤساء الموالين لإسرائيل فى تاريخ هذه الدولة». ويشعر العرب/ المسلمون بالأسى لأنه فى عهد كليتون، كان هناك تطابق كامل تقريباً فى وجهات النظر بين الولايات المتحدة، وإسرائيل حول مجموعة من القضايا الإقليمية، بما فى ذلك عملية السلام والأمن والإرهاب. ويشعرون بأن كليتون قد تخلّى عن سياسة واشنطن التى كان يدعو لها فى السابق على الإنصاف والعدل لصالح «الالتزام التام» بموقف تل أبيب. ورغم التوتر بين حكومة كليتون ورئيس

الوزراء الإسرائيلي ننتياهو، إلا أن المسؤولين الأمريكيين أحجموا عن دفع الحكومة الإسرائيلية بقوة لقبول حل وسط معقول. وقد حاولت حكومة كليتون التكيف مع ننتياهو على حساب الهدف الأوسع الخاص بإقامة السلام بين العرب وإسرائيل والمصالح الأمريكية بعيدة المدى في المنطقة. ولقد أثار تردد حكومة كليتون في مجابهة ننتياهو سخط العرب/ المسلمين وأتاح لنقاد الولايات المتحدة الكثير من الأسلحة لاستعمالها. وقد صور ذلك نزار قباني في أبيات شعرية قرأها معظم أبناء الوطن العربي:

لم تتصرف أمريكا حسب مبادئ العدل والإنصاف

ولماذا تكيل بمكالمين، وتكلم بصوتين؟

لماذا ترتدى أمريكا في الشرق الأوسط قناعين؟

وقد غضب الرأي العام المسلم في إبريل ١٩٩٦ غضباً شديداً لتواطؤ واشنطن المفهوم مع العمل العسكري الدموي الذي قامت به إسرائيل في لبنان وأسفر عن أكثر من مائة قتيل من المدنيين. وقد رفع نزار قباني صوته عالياً - معبراً عن مشاعر الكثيرين من المسلمين: يجب على كل زعيم أمريكي يحلم بالفوز بالرئاسة أن يقتلنا نحن العرب/ يجب على الولايات المتحدة ألا تواصل دور «الوسيط الشريف» في عملية السلام بين العرب وإسرائيل فحسب، بل وأن تدفع العرب والإسرائيليين فعلياً إلى تسوية عادلة وشاملة، وهذا يعني بالفعل إقامة دولة فلسطينية وتحقيق المصالحة التاريخية المنشودة بين العرب واليهود.

ومع ذلك هناك حدود لما يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة. وليس هذا فحسب، بل أثبت الإسلاميون، مراراً وتكراراً أنهم ألد أعداء أنفسهم. إذ باتخاذهم موقفاً غامضاً مشبوهاً نحو قواعد ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والعلاقات السلمية مع الغرب، واستخدام الرعب لتحقيق أهداف سياسية داخلية، فقد أتاح الزعماء الإسلاميون وسائل عديدة لأولئك الذين

يسعون في الغرب إلى تحويل «الخطر الإسلامى» إلى بعبع آخر. لا بد للأصوات الإنسانية والديمقراطية الإسلامية أن تؤكد موقفها بحيث تكون هذه الأصوات عالية. كما يجب عليها أن تندمج مع نظرائها الغربيين لمنع أولئك الذين يدقون طبول حرب ثقافية وحضارية فى المعسكرين من الاستيلاء والسيطرة على السياسة الخارجية الأمريكية.

\*\*\*

